المصدر: الاسبوع العربى
التاريخ : ١٢ اكتوبر ٢٠٠٩

اطلاق الاسيرات خطوة لصالح حماس

شريط شاليط واطلاق الاسيرات انجاز صغير الى الفلسطينيين

ازمة القيادة الفلسطينية بعد تقرير غولدستون

ساعات قليلة فصلت بين اطلاق سراح الاسيرات الفلسطينيات العشرين من السجون الاسرائيلية في اطار الاتفاق الجزئي للحصول على شريط مصور للجندي الاسرائيلي الاسير جلعاد شاليط، واندلاع ازمة موافقة الوفد الفلسطيني في مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة على تاجيل مناقشة تقرير غولدستون عن الحرب على قطاع غزة. لكن الساعات هذه اظهرت مدى التعقيد الذي تمر به القضية الفلسطينية حالياً.

يمكن القول بأن كلاً من حركة «حماس» وحكومة بنيامين نتانياهو استفادتا من عملية الشريط مقابل الاسيرات. فالحركة التي اكدت بعد اتمام التبادل انه دليل على صواب نهج المقاومة التي تستطيع وحدها تأمين الحقوق الفلسطينية. لكن ابعد من هذا الموقف، ينبغي القول ان «حماس» جنت فوائد سياسية من العملية تتمثل في انها قدمت انجازاً ولو صغيراً الى الفلسطينيين خرجت بموجبه عشرون سيدة من الاسر الاسرائيلي (الى سجن اكبر قليلاً هو الاراضي المحتلة) وذلك مقابل جملة طويلة من الانتكاسات التي تعرضت حماس اليها في الاعوام القليلة الماضية والتي تبدأ مع شعور الفلسطينيين العاديين بالصدمة حيال ما قامت به من عمليات قتل وتعذيب ضد عناصر حركة فتح وضد مسلحين كانوا ينتمون الى مجموعات عائلية (عائلتي دغمش وحلّس على سبيل المثال) والى تنظيمات متطرفة.

يضاف الى ذلك اتضاح مدى ضآلة الفاعلية العسكرية للحركة اثناء الحرب التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة في شهري كانون الاول (ديسمبر) وكانون الثاني (يناير) الماضيين حيث لم تستطع حماس الارتقاء الى مستوى التصدي الحقيقي لتقدم القوات الاسرائيلية ولا ان تظهر كفاءة في عمليات القصف الصاروخي الذي بقي دون الحد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

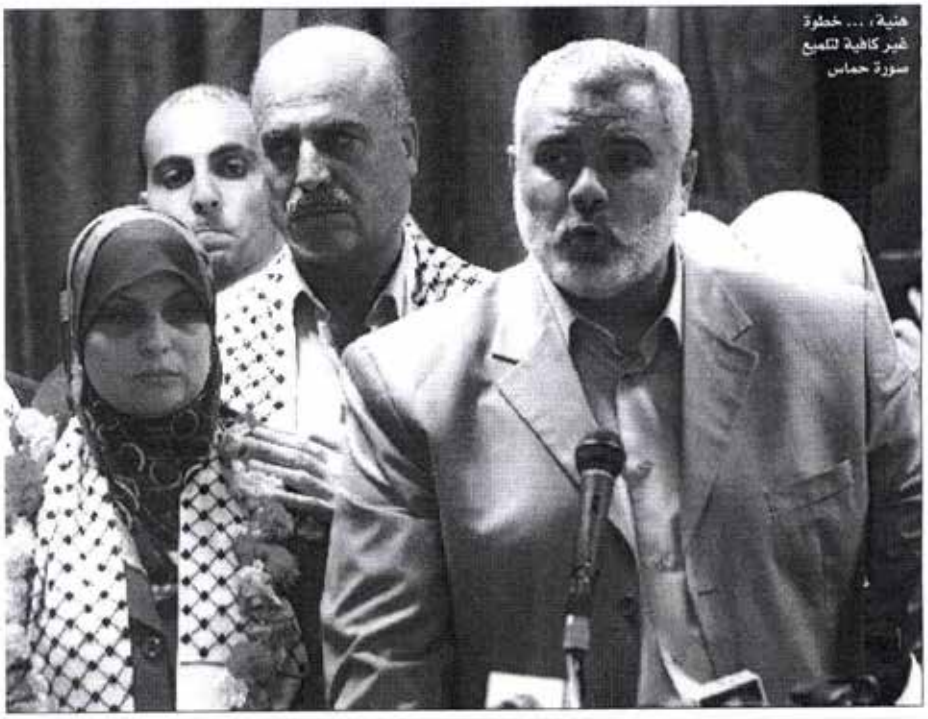
هنية، ... خطوة غير كافية لتلميع صورة حماس

اللازم لارباك القوات الاسرائيلية او تعطيل الحياة في الجزء الجنوبي من اسرائيل. على ما كان يتعين عليها ان تفعل، هذا ناهيك عن الخسائر الجسيمة في صفوف مقاتليها الى جانب الخسائر المدنية الضخمة. كذلك الامر بالنسبة الى الاخفاق في رفع الحصار عن القطاع بعد توقف العمليات العسكرية واستمرار الاوضاع المعيشية على بؤسها وصعوبتها التي يفاقمها العجز عن اعادة اعمار القطاع وبناء التحتية المدمرة.

الحفاظ على السلطة

اما من الناحية السياسية فليس هناك ما يشير الى ان حماس تولي المصالحة الوطنية الاهمية التي تستحق بل ان اهتمامها يبدو منصرفاً الى الحفاظ على سلطتها في غزة وتحصينها من خلال التمسك بالتهدئة مع اسرائيل والعمل على الاستفادة القصوى من الوضع الحالي من اجل تكريس نفسها كطرف فلسطيني لا يمكن تجاوزه سواء على صعيد العلاقات الداخلية او عند البحث في مستقبل القطاع.

مفهوم ان اطلاق عشرين اسيرة فلسطينية لا يكفي لتعديل الصورة السلبية التي اكتسبتها حماس مؤخراً لكنه يوجه رسالة الى الفلسطينيين تفيد بأن الحركة تعمل بجد من اجل

هي الجهة المعنية بملف المعتقلين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم عن الاحد عشر الفاً في الوقت الذي لم تتمكن السلطة الوطنية من الافراج عن اسير واحد منذ اعوام على رغم كثرة الوعود الاسرائيلية والاميركية بالتجاوب مع المساعي الرسمية الفلسطينية.

لكن تتحسير السلطة في ملف الاسرى هو اقل ما يفترض ان يشغل بالها في الوقت الحالي بعد فضيحة الموافقة على تأجيل البحث في تقرير لجنة التحقيق الدولية في جرائم الحرب التي ارتكبت اثناء الهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة. ينبغي القول في البداية ان الموافقة على التأجيل والصادرة عن السلطة في رام الله ستلحق اضراراً فادحة بأية متابعة تنفيذ التوصيات التي تبناها التقرير الذي يطالب بمحاكمة من ارتكب جرائم حرب من الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني. وسيعرض السلطة، الى جانب الادانات التي تعرضت لها من الفصائل ومن الجمعيات

شعور الفلسطينيين بالصدمة حيال ما قامت به حماس من عمليات قتل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

عباس، تبريرات غير مقبولة

المدافعة عن حقوق الانسان ومن العديد من الجهات والقوى العربية والدولية، سيعرضها الى المزيد من الضغوط في كل المسائل التي ستطرح على طاولة البحث من الآن فصاعداً. فمن يوافق على التخلي عن حق بديهي في ملاحقة من ارتكب جرائم موصوفة ومثبتة في تقرير دولي، يوافق على ما هو اقل من ذلك او اكثر، بحسب الضغوط والتهديدات التي يتقن الجميع في هذا العالم ممارستها.

تبريرات

ولا تتسم بأي جدية او اهمية التبريرات التي ساقتها بعض دوائر السلطة في رام الله عن تعرضها الى ترهيب وصل الى حد التلويح بوقف كل انواع المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة او غيرها الى السلطة في حال مضت في عرض التقرير على لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة. وعلى الرغم من ان ملابسات ما جرى تشير الى تورط رئيس السلطة محمود عباس في اصدار القرار بسبب الضغط الذي تولى رئيس حكومة رام الله سلام فياض نقلها اليه، قبل ان يعود عباس ويأمر بتشكيل لجنة تحقيق في الاسباب التي دفعت الوفد الفلسطيني الى مقر الامم المتحدة في جنيف الى القبول بتأجيل البحث في التقرير وتبنيه من قبل المنظمة الدولية. على رغم ذلك يتعين القول ان الحادثة هذه اظهرت ضحالة المستوى القيادي لدى الفلسطينيين اليوم.

فإن تتهدد موازنات السلطة ويلوح شبح تعطيل اعمال مؤسساتها بفعل وقف التمويل الدولي لها، لأمر اقل خطراً بكثير من ان يصبح الشعب الفلسطيني مستباحاً لكل مجرمي الاحتلال الذين يظلون في منأى عن يد العدالة ما يعادل تشجيعهم على ارتكاب الجرائم الجديدة مرة تلو المرة، والحفاظ على انتظام عمل المؤسسات والدوائر التابعة للحكم الذاتي في الضفة، يبدو انجازاً تافهاً اذا قورن بالمكانة التي يجب ان يحتلها احترام حق الشعب الفلسطيني في عدم التعرض الى القتل المجاني بقذائف الاحتلال ودباباته وطائراته. لكن يبدو ان عقلية الموظف هي التي

www.ethraadl.com

تسود المستوى القيادي في السلطة وليست عقلية القائد السياسي صاحب المشروع الوطني الرامي الى انجاز تحرير ارضه من الاحتلال.

فارق كبير

يريد الموظف ان يدرأ خطر الفوضى والتوقف عن اعماله وان يستمر في الحصول على راتبه آخر الشهر من دون ازعاج مهما كان هول الاحداث الجارية خارج مكتبه. ومن دون ان ينطوي الكلام هذا على استخفاف بعمل الموظفين. الا انه ينبغي الاعتراف بالفارق الكبير بين العقلية التي تسيرهم وعقلية يفترض ان تمتلكها القيادات السياسية. خصوصاً صاحبة القضايا المحقة والواقفة عند منعطفات خطيرة كحال القضية الفلسطينية في هذه المرحلة. القيادة الفلسطينية فشلت فشلاً ذريعاً في امتحان تحمل الضغوط المباشرة في سبيل تحقيق اهداف كبيرة تمس احترام العالم لها وللشعب الفلسطيني. يتساوى في المجال هنا محمود عباس او سلام فياض او اي موظف في السلطة

بيد ان هذا الكلام الكبير لا ينفع في تغيير الواقع الموضوعي السيىء بل يصب للاسف في مصلحة من يستغل نشاط الضعف الكثيرة في العمل الوطني الفلسطيني من اجل احتوائه وتطويعه واستغلاله. لكنه مع ذلك من المهم ان يعرف الشعب الفلسطيني اي قيادة انتج واي نوع من البشر يتولون شؤونه.

تنازلات بلا مبرر

ولا يصمد امام الامتحان الكلام الذي قيل عن ان تراجع محمود عباس عن قراره برفض لقاء نتانياهو قبل توقف الاستيطان، واجتماعه به في نيويورك بدعوة وحضور الرئيس الاميركي باراك اوباما، ليس اخطر من الموافقة على تأجيل البحث في تقرير غولدستون وان المسألتين تندرجان في سياق من التنازلات التي تقدمها القيادة الفلسطينية من دون مبرر او مسوغ. فالامران ليسا واحداً. لقد كان قرار المشاركة في الاجتماع الثلاثي على الرغم من علم الفلسطينيين المسبق بلا جدواه، صادراً عن قناعة

تبريرات السلطة بانها تعرضت الى ترهيب لا تتسم باي جدية او اهمية

الفلسطينية. ومن السذاجة الاعتقاد بأن الضرورات السياسية تبيح الخضوع امام ضغوط من هذا النوع. فثمة فارق شاسع بين تصريف الاعمال المكتبية والادارية في زمن السلم واحتمال الضغوط السياسية والاقتصادية الشديدة في زمن المواجهات المفتوحة مع الاحتلال.

ومن المرجح ان تنتهي اعمال لجنة التحقيق الفلسطينية في هذه الفضيحة السياسية بتحميل المسؤولية الى مجموعة من صغار الموظفين او الدبلوماسيين الذين لا حول لهم ولا قوة وان تتجاهل الحقائق الماثلة امام كل ذي بصر والقائلة بأن القيادة الفلسطينية ومعارضيها في حماس وفي غيرها من الفصائل تعاني من الترهل ومن الانتهازية ومن غياب القدرة على الاضطلاع بالمسؤولية التاريخية للقضية الفلسطينية سواء بسواء.

بضرورة عدم خلق نقاط احتكاك مع الادارة الاميركية التي بذلت جهداً واضحاً في الضغط على اسرائيل لوقف الاستيطان في الضفة الغربية. القرار المذكور يحتمل نقاشاً في السياسة وأخذاً وردّاً عن فوائد محددة في المجال الدبلوماسي. لكن الموافقة على ارجاء البحث في التقرير الى آذار (مارس) المقبل، خطأ تكتيكي واستراتيجي في آن. يتصل بالموقف من القضايا الكبرى التي تقول السلطة في رام الله انها تعمل في سبيل تحقيقها.

وجرى كل هذا في الوقت الذي كانت تدور فيه صدامات بين الشبان الفلسطينيين في القدس المحتلة وشرطة وجنود الاحتلال في ما بدا كتذكير ان المشكلة باتت بعيدة جداً عن اروقة المفاوضات في جنيف وغيرها وان الخسائر الفلسطينية تزداد فداحة ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية